

عرفت بعد صارا خضا للجرة بالوقوف لانه تعذر عليه ادائها بل يصير بانها افعال  
الجرة عينا افعال الحج وذكر خلاف المشروي لان المشروي ان يكون الوقوف مرتبا على افعال العرة  
وهذا اذا توجه الى عرفات قبل ان يطوف العتبات اربعا احوال اما اذا طاف بها اربع احوال  
ولم يمس بين الصفا والمروة فانه لا يكون رخصا ويكون قازنا ودم القرآن فيهما واحسب  
وعليه ان يتفحص ما يعبر من طواف العرة بعد طواف الزيارت ويسعى قوله قد تم التمتع  
الى قطع عدم القرآن وعليه من رخص عمر بعد الرثوي فيها وعليه فضاها لصح الرثوي عليها  
قوله وبالوقوف لوبدا اي ثبانا للوقوف بعرفه قبل اداء العرة قوله فقد رخص عمر  
اي يصير افضل للجرة بالوقوف ولا يصير رافعا لمجرد التوجه هو المسمى من مذهب ابي  
حنيفة والفرق بين جعل الطميع اجماعا اذا توجه اليها وس هذا النوع ان الاثر هناك بالوقوف  
وهو متوجه بعد اداء الطميع والتوجه هنا مطلق غير قبل اداء العرة فان تفرقا والسير  
بالتتمتع فدم القرآن عما المبدع لانه افضل منه والتمتع في العرف  
وقد اجمع عبارة عن اجماع من اجماع العرة افعالها او اكثر افعالها واحرامها ومعالجتها  
الحج من غير المام صحيح باهل الكفاي اول من الافراد نوعا اذ اساق وان ما سبق الهدى كذا  
بجرة الميقات باي طائفة وسابقا وخالقا او حادفا وحل منها وان تطلع التلبس  
بالتتمتع في يوم التروية بحج وساق المسجده وفضل فيها كالفعل المقدره لكن عليه السلام  
بالتتمتع او صاع كما تفرق ان ما سبق في اي التمتع عننا افضل من الافراد هذا هو  
رخصه وعنى ابي حنيفة ان الافراد افضل لان التمتع عنده واقع بعرفه والمقدرة عنده  
لحجته وكجورضيم والجرة منة والقول الواقع للفرض افضل من القبول في السنة وفي  
الظاهر ان التمتع مما ليس بالعبادتين وان القرآن كما قيل بان لا يسجد لله ركعا ولا يركع  
واقعة لحجته وان خللت العرة لانها تقع بلح التحليل النسب بين الحج والعمرة بها في  
نوعها اي نوع التمتع لان التمتع مما يوجب سبوق الهدى والتمتع لا يسوق

للهدى

الهدى وكذا النوعين افضل من الافراد وهذا من قول اولي الافراد نوعا اي نوع التمتع  
التمتع الذي لا يسوق للهدى ان يبتدئ في الميقات بحج الحجرة فيبصر كتمه فيطوف ويحج  
او يعصر وقد حل من عمرته وهذا تغير للجرة قوله او حادفا اي مقصرا او بتوطئة التلبس اذ التلبس  
بالطواف فيحج عند السلام الحج لان المقصود من العرة هو الطواف فيقطع التلبس عند انقضاء  
فاذا كان بعد التروية اجماع بالحج من الحجرة فعلا ما يفعله المفسر لان لا يطوف طوافا والقدوم  
ناله كما صار هو والحج هو اولا فيمكن له اذ هو عليه دم التمتع فان يحصر التمتع اياه فيحج  
وسمى اذا رجع الى اهله اذ صور الثلث بعد اجماع العرة شرط واما قبله لا يعتبر ولو رجع  
اما افضل ما خيره الى الوقوف فاعقلوا ان الذي فان صام الثلاثة الايام من سواها لم يعتبر  
ايما صام العرة فانجه عن الثلاثة وان صامها بعد ما لم يحل ان يطوف بها عند احرام التلبية  
والافضل ان يركبها الى وقتها وهو يوم عرفه وهذا من قولنا ولو سجد الحج اي ولو صام الثلاثة  
في سواها قوله تاخيرها الى الوقوف اي الافضل ان يصوم الثلاثة الايام حتى يكون احرامها يوم  
عرفه كما بينا في القرآن وان اراد سوق هدى احرامه وان هديا يدنا او غيره فان يك  
الهدى الموقوف بدنه؟ قلنا نعم او مراد بدنه شي اذ اراد التمتع ان يسوق احرام  
وساق هدى وهذا هو الوجه الى ان التمتع وهو افضل من الوج الاول وان كانت بدنه  
قلدها غير ان او نعل والتعليق اولى من التحليل لان التعليق له كونه في القرآن وهو  
موجب حال ولا الهدى ولا الهلاك بقوله قلدها او مراد بدنه اي قلة العلة والمراد بدن  
الهدى قال واستحنا الاشعار سبق الايج من اسما وهو لم يستحسن قوله واستحنا  
يعني ابا يوسف ومحمد يعني ان عندهما يفرق البدن وعند ابي حنيفة لا يشترطه ويلاخار  
هو ان يشترطها من اجماع التلبس بابه او من ان يحق من الدم في يطلع ان تمام ذلك  
اعلاما لان كفاية قربته للذبح وان بقي الهدى الاستسقاء او سواها مما من اجماع اللبس  
بالسنة الى اعلاها قوله وهو لم يستحسن اي ابو حنيفة ما يستحسن في اشعار